

الاقتصاد العالمي يتعرض لتباطؤ عابر

بقلم أوليفيه بلانشار

نحن اليوم في مدينة ساو باولو البرازيلية لإعلان صدور تقريرنا التحديثي لمستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

بالرغم من بعض التباطؤ المحدود، يواصل الاقتصاد العالمي مسيرة التعافي، لكن الطريق نحو استعادة عافيته الكاملة سيكون طويلا. ويلاحظ أن مخاطر التطورات دون المتوقعة تزداد باستمرار، سواء منها القديمة أو الجديدة.

وتشير تنبؤاتنا العالمية إلى بلوغ النمو ٤,٣% في عام ٢٠١١ و ٤,٥% في ٢٠١٢، بانخفاض يبلغ ٠,١% في عام ٢٠١١ ودون تغيير في عام ٢٠١٢، مقارنة بالوضع في إبريل الماضي. ووراء هذا الرقم، كالمعتاد، اختلاف كبير بين مستويات الأداء في الاقتصادات المتقدمة من ناحية والاقتصادات الصاعدة والنامية من ناحية أخرى.

ويتنبأ الصندوق للاقتصادات المتقدمة أن تحقق نموا قدره ٢,٢% في عام ٢٠١١ و ٢,٦% في ٢٠١٢، بانخفاض يبلغ ٠,٢% في ٢٠١١ و دون تغيير في ٢٠١٢. أما تنبؤاتنا للنمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية فهي ٦,٦% لعام ٢٠١١ و ٦,٤% لعام ٢٠١٢، بارتفاع قدره ٠,١% لعام ٢٠١١ و انخفاض قدره ٠,١% لعام ٢٠١٢.

وقد كان تخفيض التوقعات أكبر نسبيا في حالة اثنين من البلدان المتقدمة. البلد الأول هو اليابان حيث تشير التنبؤات الراهنة إلى تسجيل نمو سالب لعام ٢٠١١، حيث كانت الاضطرابات التي أحدثها الزلزال أقوى من المتوقع، وهي التي تسببت في معظم هذا التخفيض. ونتوقع أن تزول هذه المشكلات ويكتسب الاقتصاد قوة أكبر من ذي قبل في عام ٢٠١٢.

أما البلد الثاني فهو الولايات المتحدة، حيث خفضنا التنبؤات بمقدار ٠,٣% في عام ٢٠١١ و ٠,٢% في ٢٠١١. ورغم أنه من المبكر الحكم على الموقف بدقة، فنحن نرى ذلك مجرد كبوة في الطريق أكثر منها مشكلة تثير القلق. ويبدو أن عوامل خاصة أخرى ساهمت بدور مهم في هذا الصدد، لا سيما تأثير أسعار النفط على الدخل المتاح. لكننا إذا افترضنا استمرار حالة الاستقرار الحالية في أسعار النفط بشكل عام، وفقا لتوقعات الأسواق، فسوف يستمر إنفاق المستهلكين والشركات بشكل مطرد في سياق من التعافي الضعيف باعتراف الجميع.

ولا يزال وجود كوابح أمام مسيرة النمو أمرا ملموسا تماما في الاقتصادات المتقدمة. ومن المطلوب تنفيذ إجراءات التقشف المالي، لكن ذلك يفرض عبئا على الطلب في معظم البلدان. فجوانب الضعف المستمرة في النظام المالي، وخاصة في البنوك التي ينقصها رأس المال الكافي، تعمل على إبطاء أنشطة الإقراض. وفي المقابل، يواجه كثير من بلدان الأسواق الصاعدة مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم. وبالرغم من سعي هذه البلدان لتشديد السياسات، فلا يزال يتعين تكثيف الجهود في كثير منها لتحقيق هذا الهدف.

ويواجه التعافي الاقتصادي مخاطر واضحة، وهي أكثر تركزا في جانب التطورات دون المتوقعة مقارنة بما كانت عليه منذ ثلاثة أشهر. وسوف أركز هنا على ثلاث من هذه المخاطر.

- المخاطرة الأولى الواضحة هي الآتية من أوروبا الهامشية. ففي أفضل الأحوال، سيكون على بعض هذه البلدان خوض عملية طويلة وشاقة لتحسين القدرة التنافسية واستعادة قوة المالية العامة. وسيطلب ذلك اتباع سياسات قوية، أي سياسات للتقشف المالي والإصلاحات الهيكلية وحماية فئات السكان الأكثر ضعفا، كما يتطلب المساعدة والتمويل الخارجي الرسمي والخاص – نظرا لعدم قدرة هذه البلدان على بلوغ الهدف المرجو بمفردها.

والأخطار المحدقة كبيرة للغاية في هذا الخصوص؛ فعدم الالتزام بالسياسات وبتنفيذها، أو عدم توافر التمويل اللازم، يحمل معه مخاطر عدم السداد المالي والسيادي غير المنظم. ثم إن انتقال العدوى من خلال قنوات مختلفة إلى بقية أنحاء أوروبا يحمل معه مخاطر إبعاد الاقتصاد الأوروبي وربما العالمي عن مسار التعافي الصحيح.

- أما المخاطرة الثانية فهي تتعلق بالمالية العامة وتؤثر على عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة. فكثير من البلدان، ومنها الولايات المتحدة، لم ترسم بعد خطة مقنعة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وهذا الافتقار إلى إجراءات التصحيح يشيع القلق في الأسواق. ويفضي القلق بدوره إلى ارتفاع علاوات المخاطر وتزايد تكلفة الاقتراض ليس فقط على الكيانات السيادية المقترضة وإنما أيضا على القطاع الخاص. أو أن هذا القلق يضطر الاقتصادات إلى التعجيل بإجراءات التصحيح المالي، مما يتسبب في انخفاضات حادة في الطلب. وقد ينتهي الأمر في الحالتين بخروج النمو عن مساره المقرر.

- وتعلق المخاطرة الثالثة باقتصادات الأسواق الصاعدة. فكثيرا ما يصعب التوصل بشكل آني إلى الفرق بين الاقتصاد القوي والاقتصاد الذي يشهد نشاطا محموما، لكن هناك أسبابا تدعو إلى التفكير في أن عددا من البلدان الصاعدة ربما يكون قريبا من عبور الخط الفاصل. فالتضخم آخذ في الارتفاع متجاوزا ما يمكن اعتباره نتاجا

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2011/06/17/global-growth-hits-a-soft-patch/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>

لارتفاع أسعار السلع الأولية والغذاء. ومعدلات نمو الائتمان وأسعار بعض الأصول بدأت تبدو مرتفعة مقارنة بالمستويات القياسية التاريخية.

وهناك صعوبة في اختيار السياسات الملائمة في بعض الاقتصادات التي يقترن فيها الطلب المحلي القوي بالتدفقات الرأسمالية الداخلة القوية. فينبغي لبعض البلدان، لا سيما في آسيا، أن تنتج المجال لمزيد من الارتفاع في سعر صرف عملتها المحلية وتسمح بتخفيض الفوائض في حساباتها الجارية. وهناك بلدان أخرى، وخاصة في أمريكا اللاتينية، أفسحت المجال بالفعل لحدوث ارتفاع كبير في قيم عملاتها، ويجب أن يتم التصحيح فيها على مستويات أخرى. ويتعين على كل البلدان أن تستخدم المزيج الصحيح من الأدوات المتاحة لها، سواء المالية أو النقدية أو الاحترازية الكلية، لإبطاء نشاط اقتصاداتها في الوقت المناسب وتجنب دورات الانتعاش والكساد التي تكلفها الكثير.

وختاماً نقول إن التعافي العالمي مستمر. لكن الطريق إلى استعادة العافية الكاملة لا يزال طويلاً. ولا شك أن الوقت الراهن لا يتسع لأي تراخ.

أوليفيه بلانشار



أوليفيه بلانشار مواطن فرنسي أمضى حياته المهنية في كامبريدج بالولايات المتحدة الأمريكية. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في عام ١٩٧٧، عمل بالتدريس في جامعة هارفارد، ثم عاد إلى معهد ماساتشوستس في عام ١٩٨٢ ولا يزال فيه منذ ذلك الحين. والسيد بلانشار حاصل على لقب "أستاذ دفعة ١٩٤١" في الاقتصاد، وهو لقب يمنحه المعهد على سبيل التكريم، وكان رئيساً سابقاً لقسم الاقتصاد فيه، وهو الآن في إجازة منه ويعمل مستشاراً اقتصادياً ومديراً لإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

والسيد بلانشار خبير في الاقتصاد الكلي، وقد تناول في سياق عمله العديد من القضايا المتنوعة، بدءاً من دور السياسة النقدية ومروراً بطبيعة فقاعات المضاربة وسوق العمل ومحددات البطالة، وانتهاءً بالتحول الاقتصادي في البلدان الشيوعية السابقة، كما عمل خلال تاريخه الوظيفي مع العديد من البلدان والمنظمات الدولية المختلفة. وقد ألف العديد من الكتب والمقالات، من بينها مرجعان في الاقتصاد الكلي – أحدهما للدراسات العليا بالتعاون مع السيد ستانلي فيشر، والثاني للمرحلة الجامعية.

والسيد بلانشار هو أيضاً زميل جمعية الاقتصاد القياسي وعضو في مجلسها، وكان نائباً لرئيس الرابطة الاقتصادية الأمريكية، وعضواً في الأكاديمية الأمريكية للعلوم.

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2011/06/17/global-growth-hits-a-soft-patch/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>